

## ملخص الرسالة باللغة العربية

ينصب موضوع البحث على دور البنك في الاعتماد المستدي ، والذي ينظر إليه من خلال هذه الدراسة على أنه يتكون من شقين أساسين ألا وهما رسائل الاعتماد واعتماد الضمان .

هذا المنهج تطلب منا الدخول في لمحة عامة عن الشقين المعالجين تضمنت إعطاء تسلسل تاريخي لموضوع الاعتماد ، ومن ثم التطرق للتعرifات الواردة بهذا المجال وبيان كل من الأنواع المشتركة والخاصة لهذين الشقين ، وأخيراً كان لابد من الحديث عن القواعد المنظمة للاعتماد المستدي ومدى الزاميتها .

وبما أن فكرة البحث تتطرق من التركيز على توضيح دور البنك في عملية الاعتماد المستدي بشقيه ، لذا فقد ابتدئت الدراسة بالالتزامات وانتهت بالمسؤوليات التي ترتب على البنك. وهذا بدوره تطلب منا معالجة موضوع التزامات البنك في مواجهة كل من طالب فتح الاعتماد المستفيد بالإضافة إلى الالتزامات المترتبة على البنك في مواجهة البنوك الوسيطة على اعتبار أن هذه الأطراف جميعاً لا بد من أن تربطها علاقات مع البنك تنشأ من استخدام أداة الاعتماد المستدي . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى كان لابد من التعرض لمدى مسؤولية البنك في مواجهة كل من الأطراف السابقة كنتيجة ترتب على قيام البنك بإخلاله بالالتزامات المترتبة على عاته .

إن المظلة الرئيسية التي تم من خلالها معالجة موضوع البحث تتضمن ثلاث وثائق

أساسية :

\* مجموعة الأصول والأعراف الموحدة للاعتمادات المستدية ( UCP ) نشرة رقم ٥٠٠

الصادرة عام ١٩٩٣ عن غرفة التجارة الدولية بباريس والتي دخلت حيز التنفيذ في الأول

من كانون الثاني عام ١٩٩٤ .

\* مجموعة القواعد الموحدة الخاصة بعمليات اعتماد الضمان الدولي ( ISP ) نشرة رقم

٥٩٠ الصادرة عام ١٩٩٨ عن غرفة التجارة الدولية بباريس والتي دخلت حيز التنفيذ في

الأول من كانون الثاني عام ١٩٩٩ .

\* اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بالضمادات المستقلة واعتماد الضمان ( UN Convention )

لسنة ١٩٩٦ .

إن اختيار هذه القواعد الثلاث واختلاف طبيعة كل منها والموضوع الذي تعالجه أدى

بدوره إلى الاتفاق في بعض الأحيان والاختلاف في أحيان أخرى فيما يتعلق بالالتزامات

البنك أو مسؤوليته في مواجهة كل من الأطراف المعنية مما أدى إلى إجراء مقارنة أساسية

بين هذه القواعد الثلاث ضمن موضوع النقاط المعالجة ، إذ شكلت هذه المقارنة الأساس

الذي تقوم عليه الدراسة .